السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة
الخيارات والتحديات
١٩٩١ ــ ١٩٩٥[١]

الاستاذ الدكتور عبد الغفور كريم علي*

تاريخ قبول النشر / /

المقدمة

ليس بالامر المستغرب، ان تحظى السياسة الخارجية الامريكية بكل ما تنطوي عليها من ابعاد وتوجيهات واهداف ووسائل تحقيق للاهداف وتحديات من اهتمام اكاديمي سياسي، بل وحتى سياسي عملي أي على مستوى صناع القرار يفوق ما لغيرها من سياسات خارجية دولية لما لامريكا حاضراً، وربما مستقبلاً من مكانة بارزة دولية، بحيث اضحت قادرة (وهذا امر لاشك فيه في فترة دراستنا) على توجيه اهم محاور السياسة الدولية لما فيه خدمة مصالحها واهدافها الامبريالية العظمى.

ولا حاجة لنا لذكر دلائل وبراهين لمثل هكذا اهتمام، غير ان نقول بأن من بين ٨٠-٩٠% من الاخبار والتقارير والتعليقات والكتابات السياسية تأتي بصدد افعال وسياسات الولايات المتحدة الامريكية في عموم ارجاء المعمورة.

لقد توخينا في دراستنا التي سوف ترد في جملها المفيدة وغير المفيدة امام بصائر القراء، ان نلتمس ولو بتواضع اهم نقاط التحدي في خطوط السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة وما يمكن ان يعترضها او يدفع بها نحو سلوك جادة التحقيق.

وبرغم شحة المصادر والمعلومات الا ان اننا سنحاول اغناء الموضوع قدر المستطاع لاننا عرجنا على اختيار اهم ما يمكن الافادة منه، لئلا يكون التبذير لا التكثيف، وتداخل وتكرار المقولات والاشارات والهدف المقصود على العموم نقول، ان غاية ما تهدف هذه الدراسة الاجابة عليه من تساؤلات هو :- كيف تتحقق اهداف السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة في ظل التغييرات المعاصرة – بين طموح كبير وواقع محدد؟ ارجو ان تكون قدرة الله عوناً لنا في مسعانا ومنه نستمد العون والتوفيق.

---

[١] الفترة الزمنية للبحث تبدأ بتاريخ انتهاء الحرب الباردة وزوال المعسكر الشيوعي عام ١٩٩١ وتنتهي في عام ١٩٩٥ فترة كتابة البحث.

* قسم التاريخ – كلية التربية للبنات – جامعة بغداد.

المبحث الاول

الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية

لعل من صحيح القول ان نؤكد بأن طبيعة التقصي الاكاديمي للدراسة او الموضوعة قيد البحث تدفع بنا ابتداء نحو التأصيل او البحث الاستقرائي التاريخي في مقدمات وتطورات الموضوع، حتى نستطيع الانطلاق في خضم اطار من الموضوعية العلمية لتبيان ماهية واهمية هذه الدراسة. ودراستنا كما هو معلوم تدور حول السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة بين طموحها الكبير ومتغيرات الواقع، فغالباً ما تكون هناك جدلية بين الواقع والطموح قد تكون لصالح الطموح في ظل واقع ملائم ومهيأ في معطياته لغرض تحقيقه، او تكون في غير صالحه في ظل واقع متحرك لايركن ان يستقر على حال، وهذا بالتأكيد هو واقع متغيرات بيئتنا الدولية الراهنة(١).

ان اهم ما تتسم به السياسة الخارجية الامريكية عموماً هو محاولتها التأثير وبسط النفوذ والسيطرة على دول العالم في شتى بقاع الارض بما ينسجم ويوفر السبيل الاوفر والاقصر لبلوغ غاياتها الكبرى. فالولايات المتحدة الامريكية ومنذ ان ظهرت ككيان موحد ودولة مستقلة في منتصف العقد السابع من القرن الثامن عشر بدات وكانها تريد ان يكون لها شأن كبير في الساحة العالمية.

ان محاولات امريكا في بسط نفوذها وسطوتها وسيطرتها على العالم يمكن ارجاعه بناء على ما سلف من اشارة الى اكثر من مائة عام، حيث نجد ان السياسة الخارجية الامريكية ومنذ ذلك الحين قد اخذت ابعاداً وميادين اكثر اتساعاً على الساحة الدولية ونستطيع ان نتلمس ذلك ولو بأيجاز شديد من خلال الاتي:-

فبعد ان استتبت حالة الاستقرار الداخلي في امريكا, فيما يخص نظمها السياسية والاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية بعد ان استقلت من الاحتلال الانكليزي عام ١٧٧٦ م، اخذ صناع قرارها وخاصة الرؤساء منهم، برسم الخطوط العامة ومجالات تحقيق سياساتهم الخارجية العالمية، حيث جاء مثلاً الرئيس مونرو بمبدأه الشهير "الذي يقضي بمنع الدول الاوربية من الاستيلاء على ارض امريكية بالقوة او الضم او المبادلة، وليس مبدأ مونرو معاهدة دولية بل هو سياسة اعلنتها الولايات المتحدة معتمدة في رعايتها على قوتها الفردية" (٢).

وباستطاعتنا ان نفهم من خلال هذا المبدأ ان المجال الاول الذي كان محور اهتمام امريكا هو امريكا اللاتينية او الجنوبية التي اعتبرتها امريكا فناءا (خارجياً او امتداد طبيعياً لها)، وقد ترجم هذا المبدأ عملياً بأحكام السيطرة على قناة بنما في عام ١٩١٤ (٣).

ثم اتسعت مجالات السياسة الخارجية الامريكية لتكون اكثر (عالمية) من خلال ما طرحه الرئيس وودرو ولسون في بيانه ذو الاربع عشرة نقطة معطياً بذلك هذا البلد دوراً اكبر في الشؤون الدولية وممارسة دوره المنشود في ميدان التنافس بين قوى العالم الكبرى، من بين الذي يجدر بنا ذكره هنا هو دوره الكبير في انشاء عصبة الامم ودعوته لان تكون هناك امتيازات خاصة للاعضاء الكبار، هذا بغض النظر عن عدم انضمام امريكا لعضوية هذه المنظمة بسبب رفض الكونغرس الا ان التأثير السياسي الامريكي قد بدأ واضحاً في رسم سياستها انذاك، ويستمر الحال في تطور السياسة الخارجية الامريكية واتساع اهدافها، وتطور وسائلها لتحقيق هذه الاهداف، فقد جاءت الحرب لعالمية الثانية لتفسح مجالات جديدة ومهمة لتفيد سياسة الامريكان من خلال اشتراكهم المباشر في هذه الحرب الى جانب الحلفاء وخروجهم بأنتصار كبير على دول المحور، فقد اتاحت هذه الحرب لامريكا ان تلعب دوراً قيادياً جديداً في الشؤون الدولية بحكم ما اصبح للولايات المتحدة من قوة تفوق باقي الدول الكبرى المشتركة في الحرب، سواء اكانت حليفة او عدوة، لعدم تأثرها كثيراً في هذه الحرب، وللفرق الشاسع بين اقليمها وباقي اقاليم العالم، فبادرت امريكا بخطة (مارشال) لمساعدة وبناء اقتصاديات اوربا المدمرة، لتكون اداة جديدة لتنفيذ مبادئها في النفوذ والسيطرة عليها.

وبعد ذلك كان للولايات المتحدة ان تلعب الدور الاعظم في انشاء هيئة (الامم المتحدة)، ونستطيع من خلال تفسير احكامها القانونية بما يتلائم بطبيعة الحال ومصالحها، ان تنفذ مبدأها العالمي في السيطرة والنفوذ.

"فقد استخدمت امريكا في بعض الاحيان وعند الضرورة حين لا تجدي الوسائل المعروفة الاخرى مع دول معينة مراد اخضاعها، احكاماً قانونياً يتم تحريفها عن هدفها الطبيعي وتفسيرها بصورة تعسفية لصالح الامبريالية العالمية" (٤).

ان بروز الاتحاد السوفيتي - سابقاً- وعند ان فجر قنبلته النووية في عام ١٩٥٣، وما لعبه من دور ردعي – توازني في الوقت عينه مع الولايات المتحدة الامريكية، وتشكيله لحلف "وارشو" المنحل، قد اعطاه دور الشريك والمنافس لامريكا في ادارة الشؤون الدولية حيث " حد من سياسة اطلاق العنان الامريكية وبدأ الصراع ما بين القطبين يدور حول الحصول على مناطق النفوذ والتأثير في عملية التوازن الدولي" (٥).

ونستطيع القول هنا، ان السياسة الخارجية الامريكية وفي ظل هذا المتغير الكبير والجديد كانت سياسة مقيدة او على غير قدر كبير من الاتساع في المجالات العالمية، لان مناطق

النفوذ كانت قد ترسمت، بحيث لا يستطيع أي من القطبين ان يتخطى مجالات سيطرته او نفوذه الا في ظل ما يمكن ان يطرأ من متغيرات على صعيد "سباق القوة" كماً ونوعاً، وفي اطار ما يسمى "بتوازن الرعب او التوازن النووي". على العموم نقول، ان هذه الحالة كانت في غير صالح امريكا في مجال تحقيق سياستها الانفرادية الدولية المنشودة، الا انها لم تدم سوى ثلاثة عقود، فسرعان ما ظهرت بوادر التدهور والتراجع في اوضاع السوفيات الاقتصادية خصوصاً في مطلع الثمانينيات وما تركته من آثار بالغة على سياساتهم الخارجية خصوصاً مع امريكا، فقد مهدت هذه الاوضاع لان يتبنى الرئيس السوفيتي الاسبق غورباتشوف في عام ١٩٨٥ ما سمي بعملية اعادة البناء البيرسيترويكا"، هذه السياسة التي دفعت الاتحاد السوفيتي السابق الى الانكفاء لاصلاح اوضاعه الاقتصادية الداخلية والتخلي بشكل شبه كامل عن منافسة خصمه التقليدي امريكا، مما مهد للاخيرة ظروفاً جديدة وملائمة جداً لاستكمال مشاريعها ومخططاتها المبينة لتحقيق هدفها الاعظم بالسيطرة السياسية الفعلية على العالم، وقد سارت الولايات المتحدة فعلاً في هذا السبيل، حيث تبنت استراتيجية قديمة وجديدة في نفس الوقت، مفادها ضمان مصالحها في مختلف مناطق نفوذها العالمي بالقوة، حتى ولو استخدم مبدأ القوة فعلاً كوسيلة لتحقيق سياستها الخارجية المعاصرة، وهذا ما لاحظناه جلياً في قضايا الامس القريب واليوم، ومثالها الحي هو دورها في العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ وبعدها في الصومال والبوسنة والهرسك وهايتي، وبالتأكيد دول اخرى مستقبلاً.

ان الامر الجدير بالاهتمام في سياسة امريكا الخارجية المعاصرة هو انها تتخذ من العمل القانوني الدولي مجالاً رحباً لتحقيق ما تصبو اليه عالمياً " فمن المعروف ان امريكا حين تكون عضواً في منظمة اقليمية او دولية تحاول ان تجعل تلك المنظمة بقبضة يدها، وهذا هو الذي حصل مؤخراً تجاه هيئة الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩" (٦).

لكن المتغيرات الدولية واحتمالات ظهور وانكفاء قوى واقطاب عالمية جديدة لم تكن لتتخذ مسارها الاخير في الظروف الراهنة، فما تطمح اليه الولايات المتحدة وان كانت قد حققت الكثير منه حاضراً، فأننا لا نرى بأن مثل هكذا واقع سيدوم طويلاً. وشفيعنا سقراط فيقول " كل شيء يجري، كل شيء يتغير... انت لاتدخل النهر نفسه مرتين (٧)، فسياسة الانفراد والهيمنة في مسيرة التأريخ الحاضر للسياسة الدولية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ربما تبدو للبعض وكأنها شيء من حتمية سيطرة القوة بحكم ما تمتلك امريكا من قدرات وامكانيات هائلة، لكن ليس من المستبعد ان تكون هذه القوة غاشمة، اذ ان السير وفق مبدأ قانون القوة وليس قوة القانون تعترضه عقبات شتى، وربما سيحدث ما نشير اليه من تغيير على مدى جيل او اقل من جيل في عمر الزمن مستقبلاً لمجمل الوضع الدولي.

المبحث الثاني
مجالات وخيارات سياسة امريكا الخارجية المعاصرة

بعد ان اوضحنا تطور وسياق الحركة السياسية الخارجية الامريكية في عموم مجالاتها، حرى بنا بعد ذلك ان نتلمس مجالات – او مساحات – تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية والخيارات او طرق التعامل التي سوف ترعاها ضمن اولويات تحقيق اهداف هذه السياسة.

اولاً:- فضأأت حركة امريكا الخارجية[٢]

ان الذي نقصده هنا بـ "الفضاءات" هو الاقليم او الساحات العالمية التي ينصب عليها اهتمام الولايات المتحده الامريكية في تنفيذ سياستها الخارجية "العالمية". وقد وردت تقسيمات عديدة بشأن هذه الفضاءات. علماً بأن البعض يسميها مجالات او ميادين، او دوائر الحركة الخارجية الامريكية. ويتفق اغلب الكتاب على ان اهم هذه الفضاءات هي الاتية:-

١- أوربا

لقد غدت اوربا الغربية ومنذ وقت ليس بقريب، ساحة وفضاءاً تقليدياً مركزياً للسياسة الخارجية الامريكية، ومرد ذلك ما تتمتع به اوربا من مزايا الموقع الجيوبولتيكي العالمي والجيواقتصادي – بعبارة اخرى ما تتمتع به بلدان هذه المنطقة من اهمية جغرافية – سياسية، وجغرافية – اقتصادية. فالتقسيم العالمي للعمل فيها، ومواردها الهائلة، وتطوراتها الاقتصادية المتلاحقة، وما تكونه من تكامل اقتصادي من خلال قيام الاتحاد الاوربي المنشود الذي بدت ترتسم معالمه شيئاً فشيئاً ومنذ عام ١٩٩٣ الى ذلك وغيره كثير قد جعل منها المجال الاهم بالنسبة للولايات المتحدة.

ففي نفس الوقت الذي توفر هذه المنطقة لامريكا من امتيازات على صعيد القوة "حلف الاطلسي" والاقتصاد أي الاستثمارات الامريكية فيها فأنها سوف تشكل تحدياً خطيراً لسياسة امريكا الخارجية، حيث انه من المحتمل ان "تشهد العلاقات الامريكية – الاوربية صراعاً ضارياً

[٢] ان اغلب التقسيمات التي وردت بشأن فضاءات او دوائر السياسة الخارجية الامريكية لم تكن لتضع في حساباتها مع موقع هذه الفضاءات جغرافيا , وانما اخذت بأولوية اهميتها على صعيد الواقع السياسي.

يحسمه من يبرز منهما كأكبر قوة مالية واقتصادية" (٨).

ان الاشارة الى اوربا كونها مركزاً وفضاءاً مهماً لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية فيها لا يستبعد منه ان يمتد هذا المجال ليشمل اجزاء من اوربا الشرقية حالياً او مستقبلاً في ظل الظروف الدولية الجديدة الغير مستقره، فروسيا مثلاً وبغض النظر، او لنقل النظرة الاكاديمية التي يمكن ان توجه صوب روسيا لايمكن ان تلعب بأعتقادنا دوراً على صعيد هذه المنطقة، وذلك بطبيعة الحال امر بديهي فيما لو احسنت روسيا استخدام نفوذها او تأثيرها السياسي في توجيه ارادات البلدان المجاورة، والسبب في قولنا هذا هو ان روسيا ستبقى مركز قوة لا مجال لانكاره ماضياً ومستقبلاً. فالنظام الدولي اذا ما اصبح يوماً ما، وهو ما يتفق بصدده، متعدد الاقطاب... فأن روسيا سوف تشكل احد الاقطاب الرئيسية له، سواء اكانت تعمل بمحض سياستها الخالصة ام في دور خاص تؤديه في اطار الدور الاوربي العام.

٢- منطقة شرق آسيا

ان من اهم الدول في هذا الفضاء الشرق اسيوي بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية هي اليابان والصين، "ومرد ذلك ان الاولى تعد احد اطراف المثلث الاقتصادي للعالم، والثانية تشكل احد اعمدة او اطراف المثلث العالمي للقوة العسكرية" (٩). لكن المتعارف عليه عند المختصين في شؤون هذه المنطقة من العالم هو ان في تقابل او التقاء سياستهما تكون ذي تأثير نسبي في الشؤون الدولية مقارنة لما للولايات المتحدة الامريكية من تأثير، ان الاخذ بمثل هذا التأكيد يبدو غير ملائم مع معطيات الواقع الراهن لهاتين الدولتين الكبيرتين، ويبدو الامر اوضح بالنسبة لليابان، حيث تشكل احد اهم التحديات للامال الامريكية العالمية كما سنرى لاحقاً، ولا نرى ان الامر مختلف كثيراً مع الصين، حيث تعتبر هذه الدولة من القوى العالمية الكبرى، فهي تتمتع بقدر لابأس به من التأثير في الشؤون الدولية بالاضافة انهاتمتلك من الوسائل والاساليب اللازمة لتحقيق اهدافها والاستمرار في سلوك نهج مستقل في رسم سياستها الخارجية وتنفيذها، فهل يستطيع احد ما ان ينكر دور الصين في عموم بلدان اسيا والبلدان الشيوعية مثلاً؟

وبوجه عام يمكن القول، انه بسبب احتمالية تطور قدرات كلا البلدين الذاتية، وكذلك احتمالات تطور علاقاتهما الثنائية المتبادلة، فأن ذلك ينطوي على امكانية خلق وبروز قوة اسيوية او قوتين اسيويتين تتميزان بكل مقومات المستقبل الواعد والقدرة على المنافسة الجادة مع دول الغرب وامريكا(١٠).

وبناء عليه فأن السياسة الخارجية الامريكية سوف تعمل في هذا المجال بقدر كبير من الحيوية وبعد النزظر للحيلولة دون بروز القطب الياباني – الصيني، او القطبان كل على انفراد كقوى عسكرية او اقتصادية او حتى حضارية تفوق وتعيق تحقيق اهداف السياسة الامريكية. وقد تعمد في سبيل ذلك الى العمل بجهد منفرد او بجهد مشترك بالتعاون مع اطراف اخرى قد تكون من بينها روسيا مثلاً" (١١) لكبح جماحها على اقل تقدير.

اخيراً نقول ان القدرة الاقتصادية اليابانية العملاقة، وكذلك قوة الصين العسكرية الكبيرة جديران بأن يكون لهما كل الاهتمام عند صناع القرار الامريكان، وهما في نفس الوقت من خلال حجمها الحالي وامكانية ازدياده، وفي اغلب ابعاده مستقبلاً جديران بأن نعتبرهما اهم تحديين خطيرين بوجه السياسة الامريكية في هذه المنطقة... سيكون التحدي على مستوى اعظم لاحقاً.

٣- العالم الثالث

تعتبر بلدان العالم الثالث وخصوصاً تلك الواقعة في منطقة الشرق الاوسط من اهم الفضاءات او دوائر الاهتمام بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية لما لهذه البلدان من اهمية بالغة في كلا البعدين الاقتصادي والجيوستراتيجي، وهذه حقيقة لا جدال بشأنها. فمواقع هذه البلدان الاستراتيجية وثرواتها الطبيعية وشعوبها المستهلكة غير المنتجة في غالبيتها العظمى وغيرها من المزايا قد جعلها محط انظار الامريكان خصوصاً والغربيون معاً بوجه عام. بعبارة وجيزة ان العالم الثالث يشكل منطقة جذب واغراء دوليين، لذلك فليس من الغرابة بمكان ان توظف امريكا وتوجه ابعاداً كثيرة من سياستها الخارجية المعاصرة للنفاذ والسيطرة في هذه المناطق القريبة والبعيدة عنها. فالعالم الثالث مهم جداً بالنسبة لامريكا والسبب في ذلك ما ذكرناه من مزايا هذا العالم، وكذلك سعة المصالح الامريكية في بعض دوله ففي الشرق الاوسط وافريقيا وكذلك في الاجزاء القريبة من اقليمها، أي في القارة اللاتينية. وبناء عليه فأن امريكا ستعمل على ترتيب اوضاع هذه المناطق بما يتلائم وطبيعة تحقيق مصالحها فيها (١٢).

ثانياً:- خيارات السياسة الخارجية الامريكية

ان غاية حركة السياسة الخارجية للولايات المتحدة كما تم اختياره سلفاً، هو ان تجعل من الحالة او الوضع الدولي الجديد والمتغير، ولا اقول النظام الدولي الجديد لانها مرحلة انتقالية في مرحلة سير العلاقات والسياسة الدولتين، هو ان تجعل من هذه الحالة مكرسة لتحقيق هدفها الاكبر الذي ينطوي على تحقيق الانفراد الامريكي

وبالتحكم في شؤون العالم، لكن يبدو ان الامر ليس باليسير. فمتغيرات العالم المعاصرة واحتمالية بروز اقطاب وتحديات جديدة وفقاً لطبيعة الظرف الذي تتعامل معه. ان السياسة الخارجية الامريكية يمكن ان توصف بأنها مرحلية ومرنة، سياسة دفاع وهجوم في الوقت عينه لتحقيق اعلى الغايات بأقل الخسائر الممكنة، لذلك فأنها سلكت وتملك احد الخيارات الثلاثة الرئيسية التالية:-

١- العزلة الخارجية النسبية:

لقد بينت السياسة الخارجية الامريكية هذا الخيار في بعض الاحيان خلال العقود السابقة من الزمن، فمبدأ مونرو عام ١٨٢٣ م مثلاً، الذي يحدد مجال حركة امريكا بالقارة الامريكية دون سواها من الاقاليم، كذلك ما حدث خلال السبعينات في التراجع السياسي الخارجي الامريكي وعدم الانغماس المتزايد في شؤون السياسة الدولية، مما يعني انكفاء على الذات...والاستعاضة عن التدخل والانغماس بالاعتماد على الوكلاء الاقليميين دليل قاطع على هذا التراجع، ان تبني مثل هذا الخيار كان يتم في الحالات المشار اليها بسبب من المشاكل الداخلية الامريكية والمتغيرات الدولية المؤثرة، حيث لا يخلو المجتمع الامريكي من بعض الجماعات التي تدعو الى معالجة المشاكل الداخلية على ان هنالك تعبيراً اخر يمكن ان يقول قائل فيه، ومفاده ان مثل هذا الخيار قد يكون ملائماً لسياسة امريكا الخارجية حاضراً وانغلاق صناع القرار فيها على معالجة مشاكل بلدهم في الداخل، لان الامن القومي الامريكي اصبح بمأمن من التهديدات العسكرية بعد تفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وعدم وجود بديل دولي يحل محله ويأخذ دوره بالمناصفة مع امريكا في التأثير والنفوذ الدوليين. بالاضافة الى ركائز ومساند قوة امريكا المنتشرة في عموم اقاليم العالم كفيلة بحماية مصالحها واهدافها في هذه الاقاليم دونما تدخل كبير، "حيث ان لدى امريكا اكثر من ١٦٠٠ الف وستمائة قاعدة عسكرية في عموم ارجاء العالم، خصوصاً في اوربا الغربية واليابان وتركيا والدول الواقعة على المحيط الهادي والهندي" (١٣).

لكن مثل هذا الافتراض او القول الاخير لم يعد له ما يبرره في الوقت الحاضر لاسباب كثرية من اهمها انتشار المصالح الحيوية الامريكية في انحاء العالم تقريباً، فالرئيس الامريكي السابق جورج بوش يقول "ان اية محاولة لعزل انفسنا نقوم بها تكون حمقاء:، كما ان الاتجاهات السياسية في امريكا ترفض هذا الخيار فالباحث السياسي الامريكي شارل ماينس يقول "ان التاريخ والحذر يفرضان ان لايكون التراجع والتخندق...كاسحاً للغاية" (١٤).

٢- خيار المشاركة العالمية

لقد جاء عقد التسعينات وهو يحمل للعالم مشكلات كبرى، سياسية واقتصادية واجتماعية، اصبحت الكثير من دول العالم تعاني منها، حتى تلك التي توصف بأنها عظمى او كبرى ومثالها امريكا ودول اوربا الغربية. لقد اخذت الولايات المتحدة على عاتقها ان تلعب دور "الشرطي العالمي" بل وحتى المصلح الاجتماعي والطبيب العالمي، ليتسنى لها ايضاً بأكبر قدر ممكن من المشاركة في حل قضايا العالم المعاصر وهو الوجه الاخر لسياستها الخارجية في المجال العالمي، وطبعاً هذا ينصب في اطار تحقيق غاياتها وحماية مصالحها.

لكن تبقى هنالك مجموعة عوامل مختلفة قد تدفع بالولايات المتحدة نحو الاستمرار او التراجع في تبني خيار المشاركة العالمية هذا، فمشاكلها الداخلية المتفاقمة جديرة بأن تحول انظار صناع القرار نحو الساحة الداخلية وفسح المجال لهذا الخيار في ان يأخذ مداه، فالمشاركة تعني ان تكون هناك قيادة دولية مشتركة في معالجة الشؤون الدولية تستند الى ميثاق الامم المتحدة ومقاصده (١٥) كما ان من بين العوامل الاخرى التي تدفع الى الاخذ بهذا الخيار هو انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق. بالاضافة الى متطلبات تحقيق تعاون دولي اوسع. لكنه في نفس الوقت الذي نجد فيه عوامل كثيرة تأخذ وبطبيعة الحال توجد عوامل اخرى تحد من عملية التبني هذه، اهمها الخوف المتصاعد والخشية من تآكل وفشل الدور الكوني للولايات المتحدة، فضلاً عن تأثير العاملين الصناعي والعسكري في عملية صنع السياسة الخارجية، هذان العاملان اللذان يوحيان ان بأستطاعة امريكا ان تسير في تبني واختيار خيار السيطرة والانغماس المكثف لا المشاركة العالمية. هذا بالاضافة الى ارادات النخب الجماعات الامريكية الراغبة في امركة حياة شعوب بلدان العالم الاخرى (١٦).

٣- خيار الانغماس المكثف في السياسة الدولية

ان هذا الخيار يشكل بأعتقادنا اهم الخيارات التي يمكن ان تسير فيها السياسة الخارجية الامريكية خدمة لعملية تحقيق اهدافها ومصالحها، فقد لجأت امريكا الى هذا الخيار في اغلب الاحايين سابقاً ولاحقاً، وهو الخيار الذي يتبناه صناع القرار السياسي الخارجي الامريكي في وقت دراستنا الراهنة، ففي اعقاب الحرب العالمية الثانية انغمست امريكا كثيراً في السياسة الدولية بسبب من عوامل كثيرة اهمها:-

أ. ضمان اولويات استمرار تحقيق المصالح الامريكية العليا.

ب. الاستمرار في الصراع مع الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ذلك ان العامل الاول هو تفسير لسياسة اعادة تعريف مصالح استراتيجية الانتشار الامريكية، اما الثاني فمرده هاجس بعض الجماعات الامريكية المؤثرة في عملية صنع القرار: حيث ترى ان استمرار الصراع – البارد- مع الاتحاد السوفيتي سابقاً يوفر "سبيلاً وحيداً للحيلولة دون تآكل وحدة المعسكر الغربي وبالتالي قيادته الامريكية". في حين ان السياسة الخارجية الامريكية لجأت الى تبني خيار العزلة الخارجية – نسبياً- كما اشرنا في السبعينات لاسباب ذكرناها، الا انها عادت تعمل على اساس هذا الخيار في وقتنا الحاضر في التسعينات لاسباب تتعلق بالظروف الدولية الجديدة المكرسة لتبني مثل هذا الخيار بغياب طرف رادع او موازي في التأثير في النفوذ والتأثير دولياً، وهو خير سبيل لحماية مصالحها وتحقيق اهدافها، لكننا نتسائل:- هل من الممكن ان تستمر امريكا في سلوك خيار الانغماس في ضوء تعددية قطبية، وربما تحل قريباً محل نظام القطب الواحد دولياً؟ واين الدور الذي يمكن ان تؤديه الاقطاب الاخرى اذا في ظل النظام المزمع ظهوره؟ يذهب بعض المختصين في علم السياسة الى الاشارة بالتوليف ما بين هذه الخيارات الثلاث لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية (١٧)، ان الخيار الارجح بأعتقادنا هو خيار المشاركة العالمية، لان موازين القوى سوف تتغير بالتأكيد في ضوء تغيير النظام الدولي الى نظام متعدد الاقطاب، ولا يمكن الغاء الرأي السابق في حالات مغايرة لما سيحدث عالمياً.

المبحث الثالث

سياسة امريكا الخارجية وتحديات الحاضر والمستقبل

لقد اسست السياسة الخارجية المعاصرة على اساس ان يكون لامريكا الدور الاول والاخير في قيادة وتسيير العالم بما يخدم تحقيق مصالحها واهدافها الواسعة والبعيدة المدى منها، وهي لا تكتثر جهداً الا وسخرته او تلوح بتسخيره سواء بالترقيب ام بالترهيب في عقيدتها الجديدة – والقديمة بأضافة عناصر جديدة لها وفقاً لتبدل الظروف الدولية في الوقت ذاته، وهذه العقيدة السياسية الجديدة القائمة على اساس الانفراد بقيادة العالم وخلق المركز الامريكي-الاعظم- في المفهوم الامريكي الجديد لنظام العلاقات السياسية الدولية، نستطيع ان نتبناها من خلال اشارات صناع القرار السياسي عنها، فالرئيس السابق "جورج بوش" يقول في احدى خطبه امام الكونغرس الامريكي عند معالجته للميزانية وكيفية تنسيقها" بأن القرن القادم يجب ان يكون امريكياً" بالاضافة الى الاشارات والمقولات سابقة الذكر، وكذلك هو حال الرئيس السابق للولايات المتحدة "بيل كلنتون" الذي اتضح ان سياسته الخارجية انذاك كانت غير محددة الاهداف والاتجاهات، لانها سياسة خارجية تقليدية شأنها شأن سابقاتها من السياسات الامريكية, في كونها ماضية في نفس السبيل ولتحقيق ذات الاهداف الكبرى لامريكا، فهل تستطيع امريكا تحت وطأة الحاضر والمستقبل ان تسير في تحقيق اهدافها، او هل تستطيع ان تجابه تحديات الحاضر والمستقبل...ماهي هذه التحديات... وكيف تتعامل معها امريكا؟

ان بحثنا هذا سوف ينصب على اهم التحديات الخارجية لسياسة امريكا المعاصرة، وما يمكن ان تبديه امريكا ازائها. وحددنا هذه التحديات على النحو التالي:-

اولاً:- اليابان

ان السياسة الامريكية المعاصرة تواجه مسألة خطيرة جداً وهي مسألة "الازمة البنيوية" التي تعني بأختصار شديد ان النظام الرأسمالي الامريكي قد دخل مرحلة الشيخوخة، وانه لم يعد قادراً على منافسة الرأسماليات الجديدة الناشئة في بعض البلدان الاخرى، وواحدة من هذه البلدان هي اليابان ان المؤرخ الامريكي "بول كندي" يقول في شأن هذه الازمة "ان امريكا قوة رأسمالية في طور الانحدار"(١٨) فاليابان كما قلنا هي احدى اهم هذه الرأسماليات الجديدة العملاقة التي بدت تتفوق فعلاً، كماً ونوعاً في قدراتها على الرأسمالية الامريكية، فالوسائل التقليدية في التعامل مع هذه الرأسماليات من جانب امريكا لم تعد بأعتقادنا تجدي نفعاً فالامر يتطلب التخلي عن العلاقات الرأسمالية من جانب امريكا وهو امر يكاد يكون مستحيل بالنسبة لمن يسيطر سياسياً في امريكا على عملية صنع القرار، فالتعارض والتناقض بين الرغبة في تحقيق تفوق امريكي مستمر وشيخوخة النظام الرأسمالي الامريكي هو الذي يفسر لنا على الاغلب عندنا، تخلي امريكا عن استخدام الوسائل التقليدية والمشروعة في التعامل مع حلفاؤها، حيث تبنت وسائل واساليب جديدة مفادها استخدام الضغوط والابتزازات اعلامياً، وحتى التلويح بأستخدام القوة فعلياً ازائهم، فقد صدرت عدة كتب في امريكا عن اليابان خصوصاً، وكان الاكثر دلالة من بينها هو كتاب – جورج فريدمان – الذي قال فيه "ان الحرب التجارية بين امريكا واليابان ستؤدي لا محالة الى النزاع العسكري" (١٩)، كما ان من بين المؤشرات الهامة بهذا الصدد هي تلك المعلومات التي تفيد بأن امريكا اعادت نشر صواريخها النووية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وركزت على بعض الدول في العالم الثالث ومراكز اخرى من بينها – اليابان- رغم ان الامريكان رسمياً ينفون ذلك.

ومن جانب اخر فأن المعلومات تشير بأن اليابانيين يتهيأون لان يكونوا دولة نووية او شبه نووية، وهي رسالة تحذير لواشنطن (٢٠).

فليس من المستبعد على دولة ذات قدرات علمية خلاقة واصيلة، وامكانيات اقتصادية عظيمة ان تصبح دولة نووية، بل وقوة نووية عظمى ربما تكون بديلاً في المستقبل عن كثير من الاقطاب الدولية الاخرى، فاليابان تستطيع في غضون فترة قصيرة من الزمن ان تصبح بديلاً عن السوفيت سابقاً مثلاً، وهو امر يكاد يكون متفق عليه.

ان جوهر التحدي الياباني للولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر يكمن في ان هناك حيوية بنيوية مقابل الازمة البنيوية الامريكية سالفة الذكر، فالفائض التجاري الياباني، وانماط تقييم العمل، ونوعية الانتاج، واخلاص العامل الياباني....وغيرها من العوامل قد جعلت من الاقتصاد الياباني من القوة بحيث غزا الامريكان في عقر دارهم.

ومن هنا بدأ القلق الامريكي، فلم يقتصر الزحف الياباني بأتجاه امريكا على بيع السيارات والمواد الالكترونية في ذات الاقليم الامريكي وطرد السلع الامريكية او المساهمة في كسادها، بل امتد ليشمل انشاء شركات يابانية متعددة في داخل امريكا، والاكثر من كل هذا فان اليابانيين قد عرجوا للاستيلاء على وسائل التأثير في نمط التفكير الامريكي، ومثالها مؤسسات تكوين او المساهمة في تكوين الرأي العام الامريكي، كمحطات التلفزة وشركات انتاج الافلام السينمائية(٢١).

عموماً نستطيع القول ان خلاصة الحديث عن هذا المحور، بأنه مع متغيرات بداية عقد التسعينات الذي نعيش في سنته الخامسة والتي كان اهمها تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية، والعدوان الثلاثي على العراق وغيرها القادمة. اتخذ الامريكان اسلوباً جديداً وخطيراً حيال اليابان، فالمبادرات الامريكية حذرت وما تزال من "**الخطر** الاصفر" القادم من اليابان. وكما اشرت سلفاً، فأنه قد اصبح من المتوقع حدوث مواجهة عسكرية مستقبلاً بين الطرفين، ومرد ذلك التنافس التجاري الذي اصبح يميل يوماً بعد يوم لصالح اليابانيين. فهناك معلومة تفيد بأن الادارة الامريكية ومنذ ايام الرئيس السابق "جورج بوش" في نيتها ان تحافظ على برنامج- حرب النجوم- او ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي رغم تفتت الاتحاد السوفيتي، حيث يزعم صناع القرار الامريكان بأن المخاطر لازالت قائمة من جانب اقطاب دولية ينتظر نهوضها (٢٢).

ومن جانبنا نقول: بأن الحديث عن مواجهة عسكرية بين الطرفين قد تحدث مستقبلاً هو رأي لا يخلو من الصحة، لكنه في نفس الوقت سابق لاوانه، لانه الى جانب وجود هذا التنافس التجاري الهائل، فلا يجدر ان ننسى تلك العلاقات التعاونية بين الجانبين، خصوصاً ما يتعلق منها بأتفاقات التعاون الامني، كأتفاقية الامن الياباني – الامريكي ووجود القواعد العسكرية في اليابان التي يتواجد فيها نحو (٥٠٠٠ جندي اميركي) وتلك القواعد المشتركة بين الجانبين على الاقليم الياباني (٢٣).

اننا في هذا الرأي الاخير لا ندحض، بل نؤيد اشد التأييد في كون اليابان تشكل تحدياً خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة، لكننا نستبعد اية مواجهة عسكرية على المدى القصير، لان امريكا اذا ما تبنت خيار المشاركة العالمية الأنفة الذكر فأنها ستوفر مجالاً رحباً لليابانيين كي يعملوا بقدر كبير في الحرية على المستوى الدولي.

ثانيا:- الاتحاد الاوربي

قد يكون من السابق لاوانه ان نتحدث في ادبيات الاستقراء السياسي للحقائق العلمية عن ظاهرة لم تحدد بصورتها النهائية، لكن لاضير من الحديث عن ظاهرة تكادان تتكشف امامنا خطوطها الرئيسية يوماً بعد اخر، ان الظاهرة موضوع الدراسة هي الوحدة الاوربية. ان الاتحاد الاوربي قد تحقق، فأختلاف وتفضيل بعض المصالح الوطنية والاقليمية على المصلحة الاوربية عموماً اصبحت تشكل اهم العقبات الاساسية في طريق هذا الاتحاد في الوقت الحاضر قبل بعض الاطراف كأنكلترا وفرنسا مثلاً، على العموم ان موضوعنا ليس الاتحاد الاوربي بذاته، لكن لابد من بعض الاشارات بهذا الصدد. ان اوربا سوف لن تستطيع ان تلعب دورها كقطب عالمي متميز ولا ان تحتل مكانها في ضوء تتصاعد قوة الاقطاب الدولية الاخرى، فامريكا واليابان وغيرهما دون تحقيق الوحدة الكاملة. فهناك دول اوربية كثيرة ترغب كل الرغبة في هذه الوحدة، خصوصاً المانيا التي لها قدرات كبرى ترمي الى توظيفها في اطار الوحدة المنشودة لتحقيق اهدافها على الصعيد الدولي، وبريطانيا سوف تجد نفسها في نهاية المطاف مسلقة في اطار الوحدة بحكم ما تمتلك من قدرات اقل من باقي الاطراف، اما فرنسا فأنها ترغب في ان تكون لسياساتها ووجهات نظرها مكانة خاصة في اطار العمل الاوربي الموحد، وهي امور يمكن الاتفاق عليها مستقبلاً.

اذن اوربا الموحدة هي مشروع قابل للتحقيق والظهور بشكل كامل الى ارض الواقع، ان اوربا في وحدتها تشكل تحدياً خطيراً يتناقض والاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية، وسبب ذلك ان اوربا هي جزء مهم من مناطق النفوذ بالنسبة لامريكا، فقيام الوحدة الكاملة وتكوين القطب الاوربي سوف يؤول حتماً الى عدم

تحقق هذه الاهداف، لهذا فأن امريكا بدأت مخططاً عالمياً يتضمن اهداف خطيرة ترمي الى اثارة المشاكل في وجه اوربا وعلى كافة الصعد الاقتصادية والسياسية، بل وحتى السكانية وبطرق تشكل عقبات اساسية في طريق الوحدة، وابسط منطلق لهذا المخطط هو تفتيت اوربا الشرقية وجعل اوربا الغربية تتحمل الاثار المدمرة من جراء هذا التفتيت من خلال هجرة ما لايقل عن خمسة ملايين اوربي شرقي ابتداء الى اوربا الغربية، حيث يسبب هذا الامر عبئاً اقتصادياً مدمراً (٢٤).

ان السياسة الخارجية الامريكية تنظر لاوربا الموحدة نظرية خاصة وبعيدة المدى فاوربا الموحدة (الاتحاد الاوربي) باتت تشكل قطباً اقتصادياً، عسكرياً، جغرافياً ذو تأثير بالغ وعظيم الوقع في الشؤون الدولية. ومن هنا يأتي التحدي، فكيف تتحقق اهداف السياسة الخارجية الامريكية، بالانفراد والتحكم في العالم مع وجود هكذا اقطاب؟

ونتسائل في الوقت ذاته هل يتوقع الخبراء حدوث مواجهة عسكرية بين القطبين الاوربي والامريكي كما توقعوا للقطبين الامريكي والياباني؟ ام ان العلاقات بين هذه الاقطاب ستكون علاقات تعاون لا صراع في ظل نظام متعدد الاقطاب يسوده مبدأ المشاركة؟

هذه استفسارات واسئلة ليست جدلية، لكنها رمادية الاجابة غير مستبعدة في اطار الواقع الدولي الديناميكي وفي حركة متغيراته.

يبقى هنالك شيء اساسي يجب ذكره بصدد المانيا – حيث ينظر البعض اليها على انها تحد اخر مستقل يعترض تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية وتحقيقها لاهدافها.

ان المانيا فعلاً تحتل مكانة بارزة على صعيد التأثير السياسي الدولي في نظر صناع القرار الامريكان حالها حال اليابان مثلاً، بحكم ما تمتلك من امكانيات وقدرات علمية وتكنولوجية هائلة لا تقل عن القدرات اليابانية ان لم تكن قد فاقتها في بعض الجوانب لكن هذا لايمنع من ان نقول بأن امريكا تستطيع ان تحتوي الخطر الالماني عن طريق تبني خيار المشاركة العالمية كي يتسنى للجميع ان يلعبوا ادوارهم اللائقة على صعيد التعاون الدولي، فليس من الصحة بمكان ان نفترض ان كل تحدي تجابهه سياسة امريكا الخارجية يفضي الى نزاع مسلح، فهذا يعني كارثة بشرية مروعة، بل هو فناء البشرية بعينه.

ان دور المانيا يكون اكبر في اطار الوحدة الاوربية، وبالطبع فأنه سوف يشكل تحدياً اكبر من حالة كونها منفردة ازاء الولايات المتحدة الامريكية.

اخيراً يبقى كلام لابد ان يشار اليه بصدد تلك المنطقة المهمة من اوربا الشرقية الا وهي – روسيا- فالمراكز الدولية الجديدة ليست هي التحديات الاولى والاخيرة لسياسة امريكا الخارجية، فهناك المراكز القديمة واهمها روسيا ورثت تقليداً شامخاً وبطولياً، وان الاحداث الاخيرة كانت ضربة مدمرة لاحترامها لذاتها، لذا فأن من الضروري ان توضح واشنطن بالاقوال والافعال انها تعتبر روسيا شريكة مناسبة في الشؤون الدولية بارزة ذات مصالح امنية مشروعة، فلم تعد روسيا التي تمتد من سانت بطرسبورغ الى فلاديفوستك وتملك الاف الاسلحة النووية بحاجة الى مناطق اقليمية حاجزة (٢٥).

ربما يكون الامر غير ما هو عليه في اشارة كيسنجر في ظل الظروف الحالية لروسيا الاتحادية، لكن المستقبل قد يجري في معطياته نحو نهوض هذه القوة العظمى مجدداً.

ولا يمكن ان ننسى بأي حال من الاحوال ان روسيا هي الوريث الشرعي لكل او اغلب ممتلكات الاتحاد السوفيتي سابقاً وربما تفلح مستقبلاً في تكوين اتحاد سوفيتي جديد وهي وجهة نظر لا تخلو من الصحة والخطأ في الافتراض بنفس الوقت، لذا فأن السياسة الخارجية الامريكية لا بد ان تعطيها قدرها اللازم من الاهتمام.

ومن المحتمل ان تصنع السياسة الخارجية الامريكية بعض الخصوم المحتملين، للحيلولة دون تفاقم الصراع لكل اشكاله مع المتحديين السالفين الذكر، وتتوقع دراستنا ان يكون العرب والمسلمين ضحية مثل هذه السياسة.

وكل شي محتمل ولا شيء مستحيل لرسم مخططات لتوحيد صف من يحمل الافكار الليبرالية لتطوير الراسمالية العالمية وتحقيق امبرياليتها بزعامة امريكا. ولكل مخطط تحدياته وتكاليفه، وستدفع امريكا الثمن غالياً اذا ابتعدت عن كل ما هو منطقي وموضوعي في تنفيذ سياستها الخارجية.

خاتمة واستنتاجات

لقد تحدثنا في دراستنا المتواضعة على طبيعة تطور السياسة الخارجية الامريكية ومجالاتها وخياراتها ونستطيع استنتاج التالي:-

١- ان السياسة الخارجية الامريكية الماضية والحاضرة، هي سياسة عالمية الاهداف.

٢- ان سياسة امريكا الخارجية تضع نصب اعينها اهم الاقاليم الدولية باعتبارها فضاءات حيوية جداً تستطيع من خلال توظيف قدراتها فيها و ان تحقق اهدافها في السيطرة والتحكم في شؤون العالم، واهم هذه الاقاليم هي شرق اسيا واوربا وبلدان العالم الثالث، بالاضافة الى ما اضفنا اليها من اقاليم اوربا الشرقية ومن بينها روسيا.

٣- تميل السياسة الخارجية الامريكية الى اتباع خيارات شتى للتعامل مع طبيعة متغيرات المرحلة

الدولية التي تعمل ازائها، ومن تلك الخيارات، العزلة النسبية الخارجية، المشاركة العالمية،والانغماس المكثف دولياً، ويبدو ان الواقع الراهن يشير الى ان امريكا تأخذ بالخيار الاخير كأساس للتعامل مع الاطراف الدولية الاخرى، لكن وردت الاشارة بأنه اذا ما اضحت صيرورة الحال بالمجتمع الدولي الى ان يكون ذو تعددية قطبية فأن امريكا ربما تتبنى خيار المشاركة العالمية كأساس لعلاقات التعاون، لا علاقات الصراع والسيطرة والنفوذ، وصحيح ان هذا الخيار يتنافس واهم اهداف سياسة امريكا الخارجية المعاصرة في بسط النفوذ والسيطرة على العالم ولعب دور الشرطي او المصلح الاجتماعي الدولي، الا ان الضرورة وفي ضوء تحديات شتى قد تحتم عليها الاخذ بهذا الخيار وهي وجهة نظر خاصة.

٤. ان من بين اهم التحديات المشار اليها في النقطة السابقة والواردة تفصيلاً على صفحات المبحث الاخير من الدراسة, تكمن في ان اليابان واوربا، والمانيا كجزء من اوربا تعمل بصورة مستقلة او ضمن اطار الوحدة الاوربية، وكذلك روسيا في مظقة شرق اوربا، وهي تحديات تبنى على معالجتها اغلب اركان وابعاد السياسة الخارجية الامريكية مستقبلاً. ومن المعالجات المطروحة ان السياسة الخارجية الامريكية ستعمد لايجاد خصوم جدد لغرض الحيلولة دون تفاقم خطورة الصراع مع التحديين المذكورين وربما سيكون ضحية هذه السياسة الامريكية الجديدة العرب والمسلمين وكوريا والصرب وبعض الافارقة لغرض الابقاء على وحدة الصف الرأسمالية العالمية بزعامتها وان مدى نجاح او فشل هذه السياسة متوقفة على قوة التحديات وتنافسها في تحقيق مزيد من امبرياليتها ومصالحها مع مراعاة كل الاطراف على البقاء والاستمرار والحفاظ على البيئة الكونية وعدم فناء الارض.

٥. اجتهدنا في هذه الدراسة ووضعنا بعض التصورات بالاعتماد على المراجع والمصادر والواقع ونسأل الله التوفيق فيما ذهبنا اليه.

المصادر

١. اظار جك اتالي، افاق المستقبل، ترجمة الدكتور محمد زكريا اسماعيل، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢ ص٦١.

٢. من اجل ايقاف الانهيار الاقتصادي الذي قد يدعم تأثيرها ومن اجل اعادة بناء اقتصاديات دول اوربا الغربية الرأسمالية، فقد اسست امريكا خطة مارشال التي كان يتم فيها تزويد اوربا بأكثر من ١٢ مليار دولار على شكل قروض ومنح بين علمي ١٩٤٨-١٩٥١ لشراء ثلث صادرات امريكا من قبل اوربا واعتبرت اليابان جزء من الغرب لاغراض التعاون وتزويدها بغرض الاستثمارات فقد رأت امريكا معاملة اليابانيين "بشرف". اظار ناعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقاً، ترجمة د.موسى برهوم، دار الفكر، عمان ١٩٩٣ ص١٧. وكذلك مقالة عبد الرحمن فاضل الخزرجي، الولايات المتحدة وسياسة الانفراد الدولي تقرير في جريدة القادسية في ٢٢ اذار ١٩٩٣.

٣. انظر ناعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقاً، مصدرسابق، ص٦٠-٦١.

٤. انظر بحثنا في ازمة الخليج، منشورات الجمعية العراقية "مبدأ لستخدام القوة في سياسة امريكا الخارجية ودرلسة في ضوء ازمة الخليج"، مطبعة الشرق، بغداد ١٩٩٠، ص١١٩.

٥. عبد الرحمن فاضل الخزرجي، مصدرسابق.

٦. انظر بحثنا في ازمة الخليج، مصدر سابق، ص١٣٢.

٧. اظار داودم.بيزز، افكار في الصراع, ترجمة د.عبد الكريم احمد، دار الاداب، بيروت، ١٩٧٥، ص٣٧.

٨. يقول ناعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقاً، مصدر سابق، ص٣٢ بأن "المعسكر المنافس الرئيسي الثاني لامريكا قاعدته اوربا وتهيمن عليه المانيا وهو يخطو خطى كبيرة نحو توحيد السوق الاوربية المشتركة، ولدى اوربا اقتصاد اكبر من امريكا قوة من الدرجة الثانية وسيكون هذا الامر اكثر احتمالاً اذا اخذنا اوربا التي تزعمها المانيا بنفوذها في استرجاع اوربا الشرقية لدورها التقليدي كمستعمرة اقتصادية كجزء من العالم الثالث بصورة رئيسية، وكذلك انظر مقالة رمزي زكي "هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية في مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨، بيروت، ١٩٩٠".

٩. د.مازن الرمضاني "اهمية المركز الواحد"، مجلة افاق عربية، العدد الخامس، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٤.

١٠. د.محمد جابر الانصاري، العالم والعرب سنة ٢٠٠٠، دار الاداب، بيروت، ١٩٨٨، ص٩٠.

١١. د.مازن الرمضاني، مصدرسابق، ص٢٥.

١٢. انظر ناعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقاً، مصدرسابق، ص٣٢ حيث يقول " اما المعسكر الثالث فهو المعسكر الذي تسيطر عليه امريكا الذي يهيمن عليه الدولار وقد تم تمديده كي يشمل كندا والمكسيك واجزاء اخرى من المظقة.. لقد افترضنا دوماً بأن امريكا اللاتينية تنتمي الينا بحق، وانها منطقتنا

الصغيرة هنا التي لم تضايق احد ابداً وتأمين المعسكر المتبني لعمله الدولار يعني استمرارية الدفع لاحباط نمو الاستقلال في امريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي وكذلك انظر بحث د.مازن الرمضاني"، مصدر سابق، ص٢٥.

١٣. سرور محمد، مقالة بعنوان "الاقتصاد الامريكي يعجز عن تسديد نفقات القواعد العسكرية في العالم"، جريدة الثورة في ١٩٩٢/٧/١.

١٤. نقلاً عن د.مازن الرمضاني في بحثه في المصدر السابق.

١٥. نفس المصدر.

١٦. انظر بحثنا في ازمة الخليج العربي، مصدر سابق، ص١١٣.

١٧. انظر بحث د.مازن الرمضاني، مصدر سابق، ص٢٦.

١٨. انظر ملخص كتاب بول كندي صعود وسقوط الحضارة الامريكية، منشور في مجلة الجديد، بيروت، ١٩٩٤.

١٩. انظر الدراسة المنشورة في جريدة الثورة ١٩٩٢/٣/٢ (صفحة دراسات).

٢٠. صلاح المختار بحثه الموسوم "محاولات امريكا الانفرادية بالسيطرة على العالم"، مجلة افاق عربية العدد الخامس، بغداد، ١٩٩٢، ص٣٠.

٢١. نفس المصدر، ص٣٥.

٢٢. نفس المصدر، ص٣١.

23. Diplomacy Tokyo Style, the magazine of time international issu 1993 P.21.

٢٤. صلاح المختار، مصدرسابق، ص٣٢.

٢٥. هنري كيسنجر مقالة بعنوان "القضية الروسية الجديدة" مترجمة في العدد (٥) من مجلة افاق عربية لعام ١٩٩٢ نقلاً عن نيوزويك الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠، ترجمة علياء محمد حسين.

U.S.A. Contemporary Foreign Policy Options & Challenges 1991 – 1995

Dr. Abid Al- Ghafoor Kareem Ali
History Dept. – The College of Education for Women
Baghdad University

Abstract:

It is out of question that USA foreign policy has a great superiority and influence all over the world.

This study deals with all dimensions; aims; and challenges of the American foreign policy. It aims to answer the following question: within the current changes in the world, how can the aims of the American foreign policy be realized?